

القانون الدولي العام (المصادر)

تأليف
أ.د. فرحات الحرشاني



DRIMAN

Laboratoire Droit des Relations Internationales
des Marchés et des Négociations

منشورات المحامي الحقوقية

محتوى الكتاب

المختصرات الرئيسية المستخدمة في المراجع

تقديم

المخطط العام للكتاب

المراجع العامة

المقدمة العامة

الفرع الأول: التطور التاريخي للقانون الدولي العام

الفقرة الأولى: القانون الدولي ما قبل الدولة: مساهمة الحضارات القديمة في القانون الدولي

الفقرة الثانية: نشأة القانون الدولي التقليدي

الفقرة الثالثة: القانون الدولي المعاصر

الفقرة الرابعة: القانون الدولي الحديث

الفرع الثاني: وجود القانون الدولي أو "الطابع الوضعي للقانون الدولي العام"

الفقرة الأولى: النظريات الرافضة للطابع الوضعي

الفقرة الثانية: تقييم النظريات المنكرة للطابع الوضعي

الفرع الثالث: أساس القوة الملزمة للقانون الدولي

الفقرة الأولى: النظرية الإرادية

أ - نظرية التقييد الذاتي :

ب - نظرية الإرادة الجماعية (théorie de la Vereinbarung) :

الفقرة الثانية: النظرية الموضوعية

أ - نظرية حجية القواعد القانونية :

ب - النظريات التضامنية :

ج - نظريات القانون الطبيعي :

الفرع الرابع: مكانة القانون الدولي في النظام القانوني

الفقرة الأولى: الثنائية

أ - حجج الثنائية تركز على ثلاث مستويات :

ب - تقييم حجج المدرسة الثنائية :

الفقرة الثانية: النظرية الأحادية

أ - الأحادية مع علوية القانون الداخلي :

ب - الأحادية مع علوية القانون الدولي :

1- الحجج والحجج المضادة :

2- نطاق الجدل :

مقدمة لمصادر القانون الدولي العام

الفقرة الأولى: مفهوم المصدر

الفقرة الثانية: الترتيب الهرمي لمصادر القانون الدولي؟

العنوان الأول: المصادر المكتوبة للقانون الدولي

الباب الأول: المعاهدات

الفقرة الأولى: مفهوم المعاهدة

أ - تعريف المعاهدة حسب اتفاقية فيينا :

ب - التعريف العرفي للمعاهدة :

1 - المعاهدة هي "اتفاق" :

2 - المعاهدة هي اتفاق مبرم بين "أشخاص القانون الدولي" :

4 - المعاهدة ترمي إلى إحداث آثار قانونية :

الفقرة الثانية: تصنيف المعاهدات

أ - المعيار المادي :

ب - المعيار الشكلي :

1- التصنيف على أساس صفة الأطراف :

2- التصنيف على أساس عدد الأطراف :

3- التصنيف على أساس الإجراءات :

الباب الفرعي الأول: إبرام المعاهدات
القسم الأول: الأشكال التقليدية لإبرام المعاهدات
القسم الفرعي الأول: التفاوض
القسم الفرعي الثاني: صياغة المعاهدة
الفقرة الأولى: لغة الصياغة
الفقرة الثانية: هيكل المعاهدة
القسم الفرعي الثالث: توقيع المعاهدة
الفقرة الأولى: التوقيع يؤدي إلى توثيق نص المعاهدة
الفقرة الثانية: التوقيع يمكن أن يعبر عن رضا الدولة بالالتزام
الفقرة الثالثة: التوقيع يرتب التزامات ببذل عناية
القسم الفرعي الرابع: المصادقة
الفقرة الأولى: التعريف والمبررات
أ - التعريف :

ب - المبررات :

الفقرة الثانية: النظام القانوني للمصادقة

أ - الأجل والشكل :

1- الأجل :

2- أشكال المصادقة :

ب - السلطة المختصة في مجال التصديق :

ج - التصديق من طرف السلطة التنفيذية :

د - التصديق من طرف السلطة التشريعية :

ذ - الاختصاص المشترك للسلطتين التنفيذية والتشريعية في مجال التصديق :

1- التصديق على المعاهدات في النظام الأمريكي :

2- التصديق على المعاهدات في فرنسا :

الفقرة الثالثة: المصادقة على المعاهدات في تونس
الفقرة الفرعية 1: المصادقة على المعاهدات في دستور 2014
فقرة تحت الفرعية 1: السلطة المختصة في مجال المصادقة :

أ - الاختصاص المشترك في مجال إبرام المعاهدات الرسمية أو الشكلية :

ب - التكريس الصريح للاتفاقات ذات الشكل المبسط :

الفقرة تحت الفرعية 2: آثار المصادقة

أ - علوية الاتفاقات الدولية على القانون الداخلي :

ب - مراقبة دستورية المعاهدات :

1- التطور التاريخي لمراقبة دستورية المعاهدات في تونس :

2- الرقابة القضائية على دستورية المعاهدات في دستور 2014

(أ) مراقبة عن طريق الدعوى :

(ب) مراقبة عن طريق الدفع :

الفقرة الفرعية 2: المعاهدات في دستور 25 جويلية 2022
الفقرة تحت فرع 1: حذف التكريس الصريح للاتفاقات ذات الشكل المبسط
الفقرة تحت فرع 2: المصادقة على المعاهدات ومسألة دخولها حيز النفاذ
أ - مدلول مبدأ المعاملة بالمثل في دستور 2022

ب - تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل :

ج - علوية المعاهدات :

الفقرة تحت فرعية 3: معاهدات الفصل 97 من دستور 2022
الفقرة الرابعة: المصادقات المعيبة أو الناقصة

أ - عرض المسألة :

ب - التصديقات المعيبة في تونس :

الفقرة الخامسة: إبرام المعاهدات في الدول العربية

الفقرة الفرعية 1: السلطة المختصة بإبرام المعاهدات في البلدان العربية

الفقرة الفرعية 2: إجراءات الموافقة والمصادقة على المعاهدات الدولية

1- الدول التي تكرر صراحة مبدأ التقاسم أو التشارك بين السلطتين التشريعية والتنفيذية :

2- بعض الدول الأخرى تنص على مبدأ المشاركة في الصلاحيات لكن بصفة غير دقيقة أو غامضة في بعض الأحيان :

3- الدول التي لا تنص على مبدأ التقاسم في الصلاحيات :

4- مثال الدول الاتحادية :

الفقرة الفرعية 3: موقع المعاهدات في الهرم القانوني

1- الدساتير التي تلزم الصمت :

2- الدساتير التي تجعل المعاهدات في مرتبة القانون :

3- الدساتير التي تقر صراحة مبدأ علوية المعاهدة على القانون :

الفقرة الفرعية 4: رقابة دستورية المعاهدات

1- الأساس القانوني للرقابة :

2- الهيئة المكلفة بالرقابة :

3- وقت إثارة الدفع بعدم الدستورية :

القسم الثاني: أشكال الإبرام الخاصة ببعض المعاهدات المتعددة الأطراف

الفقرة الأولى: الانضمام إلى المعاهدة

الفقرة الثانية: التحفظات على المعاهدة

أ - المفهوم والمبررات :

ب - شروط قبول التحفظات :

ج - النظام القانوني للتحفظات :

1- الإجراءات :

2- قبول التحفظات والاعتراض على التحفظات :

3- الآثار القانونية للتحفظات وللاعتراضات على التحفظات :

الفقرة الثالثة: تسجيل المعاهدات ونشرها

أ - نظام عصابة الأمم :

ب - نظام الأمم المتحدة :

الباب الفرعي الثاني: صحة المعاهدات

القسم الأول: أهلية الأطراف

القسم الثاني: صحة الرضا بالمعاهدة

الفقرة الأولى: الغلط

الفقرة الثانية: التغيرير والإفساد

أ - التغيرير :

ب - الفساد :

الفقرة الثالثة: الإكراه

أ - الإكراه المسلط على ممثل الدولة :

ب - الإكراه المسلط على الدولة بالتهديد أو باستخدام القوة :

1- أشكال الإكراه غير المشروع :

2- الآثار الزمنية لمنع الإكراه غير المشروع :

-3 جزاء الإكراه المسلط على الدولة :

القسم الثالث: شرعية موضوع المعاهدة: اشكالية القواعد الأمرة (Jus Cogens)
الفقرة الأولى: مفهوم القواعد الأمرة

أ - قاعدة أمر :

ب - قاعدة من القواعد العامة للقانون الدولي :

ج - قاعدة قابلة للتطوير :

الفقرة الثانية: محتوى القواعد الأمرة

الفقرة الثالثة: جزاء انتهاك القواعد الأمرة

أ - بطلان المعاهدة المبرمة في انتهاك لقاعدة أمر (المادة 53 من اتفاقية فيينا :)

ب - تأثير ظهور قاعدة أمر على معاهدة نافذة متعارضة معها :

الباب الفرعي الثالث: آثار المعاهدات

القسم الأول: آثار المعاهدات بين الأطراف

الفقرة الأولى: قاعدة "العقد شريعة المتعاقدين"

الفقرة الثانية: نطاق تطبيق المعاهدات

أ - النطاق المكاني للتطبيق :

ب - النطاق الزمني للتطبيق: مبدأ عدم رجعية المعاهدات :

القسم الثاني: آثار المعاهدات تجاه الغير

الفقرة الأولى: المبدأ: لا يلزم العقد إلا المتعاقدين ولا ينجر منه للغير ضرر ولا نفع

أ - لا يمكن للمعاهدة أن تفرض التزامات على الغير دون رضاهم :

ب - لا يمكن للمعاهدة أن تنشئ حقوقاً للغير دون رضاهم :

الفقرة الثانية: حدود مبدأ الأثر النسبي للمعاهدات

أ - بند الدولة الأولى بالرعاية :

ب - الاشتراط لمصلحة الغير :

ج - المعاهدات المنشئة لحالة موضوعية :

1- المعاهدات المتعلقة بوضع دول معينة أو مناطق معينة :

2- المعاهدات المتعلقة بقنوات الاتصال الدولية :

3- المعاهدات المنشئة لكيان دولي جديد :

الباب الفرعي الرابع: تطبيق المعاهدات

القسم الأول: تأويل المعاهدات

الفقرة الأولى: السلطة المختصة في مجال التأويل

أ - التأويل من قبل الهيئات الداخلية :

ب - التفسير الدولي :

الفقرة الثانية: طرق التفسير

أ - المبادئ الأساسية :

ب - طرق التفسير المتبعة عموماً من قبل المفسرين :

القسم الثاني: مراجعة المعاهدات

الفقرة الأولى: إجراءات المراجعة

أ - الاتفاقات الداخلية بين بعض الأطراف: ("i n t e r s e")

ب - التعديلات الضمنية :

1- المراجعة الناتجة عن سلوك الأطراف :

2- المراجعة الناتجة عن إبرام معاهدة لاحقة :

الفقرة الثانية: آثار المراجعة

القسم الثالث: انقضاء المعاهدات

الفقرة الأولى: إلغاء المعاهدة

الفقرة الثانية: نقض المعاهدة

أ - الانسحاب من المعاهدة في حالة عدم وجود بند :

ب - نقض المعاهدة نتيجة الإخلال بها أو عدم تطبيقها :

1 - عدم التنفيذ الغير القائم على الخطأ :

2 - الإخلال بالمعاهدة سبب لنقضها: مبدأ الدفع بعدم الوفاء (non adimpl et i contractus)

الفقرة الثالثة: وقوع أحداث معينة

أ - تغير الظروف: مبدأ بقاء الظروف على حالها: (Rebus si c st ant i bus)

ب - أثر الحرب على المعاهدات :

ج - قطع العلاقات الدبلوماسية :

الباب الثاني: الأعمال الانفرادية: المصادر المكتوبة غير التعاھدية

القسم الأول: الأعمال الانفرادية للدول

الفقرة الأولى: تصنيف الأعمال الانفرادية للدول

أ - الأعمال الانفرادية المستقلة :

1 - الإعلان :

2 - الوعد :

3 - الاعتراف :

4 - الاحتجاج :

5 - التنازل :

6 - الأعمال الانفرادية الضمنية :

ب - الأعمال الانفرادية القائمة على أساس القانون الدولي التعاھدي أو العرفي :

1 - الإخطارات الإلزامية :

2 - الإشعارات الاختيارية :

الفقرة الثانية: النطاق القانوني للأعمال الانفرادية للدول

أ - مبدأ حسن النية :

ب - الإغلاق الحكمي أو مبدأ عدم التناقض (effet del'estoppel) :

القسم الثاني: الأعمال الانفرادية للمنظمات الدولية

الفقرة الأولى: طبيعة الأعمال الانفرادية للمنظمات الدولية

أ - الأعمال الداخلية :

ب - الأعمال ذات البعد الخارجي :

الفقرة الثانية: دور الأعمال الانفرادية للمنظمات الدولية

العنوان الثاني: المصادر غير المكتوبة

الفصل الأول: العرف الدولي

الفرع الأول: أسس العرف

الفقرة الأولى: المذاهب الإرادية: نظرية الاتفاق الضمني

الفقرة الثانية: المذاهب الموضوعية

الفرع الثاني: العناصر المكونة للعرف

الفقرة الأولى: الركن المادي

أ - طبيعة السابقة :

1 - الممارسة الإيجابية :

2 - الامتناع :

ب - نطاق السابقة :

1 - النطاق الزمني :

2- النطاق المكاني :

(أ) العرف العام :

(ب) العرف المحلي :

الفقرة الثانية: الاعتقاد بالزامية الممارسة (l'opinio juris)

الفرع الثالث: دور العرف أو العلاقة بين القانون العرفي وقانون المعاهدات

الفصل الثاني: المبادئ العامة للقانون

الفرع الأول: طبيعة المبادئ العامة للقانون

الفقرة الأولى: أسس المبادئ العامة للقانون

الفقرة الثانية: استقلالية المبادئ العامة للقانون

الفرع الثاني: مضمون المبادئ العامة للقانون

الفقرة الأولى: المبادئ العامة للقانون المستمدة من أصل داخلي

الفقرة الثانية: المبادئ العامة للقانون الدولي

العنوان الثالث: المصادر الثانوية أو الفرعية

الفصل الأول: الفقه

الفصل الثاني: فقه القضاء

الفصل الثالث: الإنصاف

الفرع الأول: الإنصاف كمصدر للقانون الدولي

الفقرة الأولى: الإنصاف المكمل للقانون ("praet er l egen")

الفقرة الثانية: الإنصاف المخالف للقانون ("cont ra l egen")

الفرع الثاني: الإنصاف كصفة من صفات لقانون